إعلان دستورى

من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش (*)

بنى وطنى

عندما قام الجيش بثورته فى ٢٣ يولية الماضى ، كانت البلاد قد وصلت إلى حال من الفساد والانحلال أدى إليه تحكم ملك مستهتر وقيام حياة سياسية معيبة وحكم نيابى غير سليم ، فبدلا من أن تكون السلطة التنفيذية مسئولة أمام البرلمان ، كان البرلمان فى مختلف العهود هو الخاضع لتلك السلطة التى كانت بدورها تخضع لملك غير مسئول ، ولقد كان ذلك الملك يتخذ من الدستور مطية لأهوائه ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك بمعاونة أولئك الذين كانوا يقومون بحكم البلاد ويصرفون أمورها ، من أجل ذلك قامت الثورة ولم يكن هدفها مجرد التخلص من ذلك المَلك، وإنما كانت تستهدف الوصول بالبلاد إلى ما هو أسمى مقصدا. وأبعد مدى ، وأبقى على مر الزمن ، من توفير أسباب الحياة القوية الكريمة التى ترتكز على دعائم الحرية والعدالة والنظام حتى ينصرف أبناء الشعب إلى العمل المنتج لخير الوطن وبنيه . والآن بعد أن بدأت حركة البناء وشملت كل مرافق الحياة في البلاد ، سياسية واقتصادية واجتماعية أصبح لزاما أن نغير الأوضاع التى كادت تودى بالبلاد ، والتى كان يسندها ذلك الدستور الملىء بالثغرات ، ولكى نؤدى الأمانة التى وضعها الله فى أعناقنا لامناص من أن نستبدل ذلك الدستور، دستورا آخر جديدا يمكن للأمة أن تصل إلى أهدافها حتى تكون بحق مصدرا للسلطات .

وهأنذا أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور ، دستور سنة ١٩٢٣ .

وانه ليسعدنى أن أعلن فى نفس الوقت إلى بنى وطنى أن الحكومة آخذة فى تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد ، يقره الشعب ، ويكون منزها من عيوب الدستور الزائل محققا لآمال الأمة فى حكم نيابى نظيف سليم . والى أن يتم إعداد هذا الدستور ، تتولى السلطات فى فترة الانتقال التى لابد منها حكومة عاهدت

(*) نشر بالوقائع المصرية ــ العدد ١٥٨ مكرر (غير اعتيادى) بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

الله والوطن على أن ترعى صالح المواطنين جميعا دون تفريق أو تمييز، مراعية فى ذلك المبادئ الدستورية الهامة .

بنى وطنى :

لقد عاهدنا الله ، وهو على ما نقول شهيد ، على أن نبذل نفوسنا فى سبيل إسعاد بلادنا وإعلاء رايتها بين العالمين ، فعليكم أن تنسوا أشخاصكم ، وأن تبذلوا من أنفسكم وأموالكم وجهودكم ما يضمن لوطنكم القوة والسعادة والمجد، متحدين متكاتفين ، فلا مصالح شخصية ولا أهواء حزبية بعد اليوم . فالوطن واحد ، والهدف واحد ، والله ولى التوفيق .